



الرد المفحِم

على مَن زعم سرقة فتوى العلامة الفوزان

لفضيلة الشيخ

هشام بن فؤاد البيلي









قال الشيخُ هشام البيلي[1] :

فلما جئنا بكلام العلماء -على سبيل المثال: الشيخ الفوزان وهكذا-، قالوا: بس هذه خيانة!!، أنتم سرقتم التسجيل من الشيخ الفوزان.

قلنا: هذا افتراءٌ وكذب.

أولًا:

فليأتِ واحدٌ بدليلٍ واحدٍ أننا سرقنا التسجيلَ من الشيخ الفوزان، أو أننا استغفلنا الشيخَ وأخذنا الكلامَ وسجّلناه دون معرفةٍ ودراية.

وصار الناس يتناقلون.. حتى إني لأعجبُ مَن يقول: بأن الشيخ ما يسمح بالتسجيل، وهذا مسروق!!

كل هذا -لاحظوا يا إخواني- إبعادٌ للمسألة عن أصلها العلمي، فمن أين لك -يا فلان- أنني سرقتُ؟! رأيتَ؟! أخبرَكَ الشيخُ؟!

ثم قام الآخر، وقال: ذكرَ بعض الأفاضل أن الشيخَ أخذَ التسجيلَ سرقةً، ومن هنا تناقلت.. فكلُّ فاضلٍ..

خذوا آخر (موديل): في أمس -أو أول أمس- واحد يتكلم في شرط الكمال وكذا، ويرد على مَن يقول: بأن الشيخ الألباني أخطأَ في هذه المسألة، فماذا يقول؟!

يقول: أما بالنسبة للفوزان؛ فقد عرفتم؛ فقد قال بعض الأفاضل بأنه مسروق!!

خلاص! هذا الرد!! الحمدُ لله!!

وأما كلام الشيخ الراجحي؛ فإنها زلةٌ من زلاته!!

طيب خلاص هذا معروف!! إذن.. حاجة بسيطة جدًا!!

انظروا إلى النقاش العلمي!!، أما الفوزان، فهذا مسروق.. خلاص! قال بعضُ الأفاضل: بأنه مسروق!!

١- راجع المحاضرة الأولى من الدورة العلمية الحادية والستين: كنزُ الأمة الثمين، وفقيهها المتين، شيخي العثيمين -رحمه الله-.

طيب أنت.. كفى بالمرء كذبًا أن يحدِّث بكل ما سمع. كيف يُسرَق التسجيل؟! ما صورة سرقة التسجيل؟! مَن الذي قال لكم؟!

تقصد يعني أنني أخفيتُ التسجيلَ في جيبي مثلًا، وكان التسجيل خلف ظهر الشيخ، والشيخ يقول: يا هشام، لا تُسجِّل، وأنا خنتُ الشيخ من وراء ظهره فطعنته بهذا المسجِّل، ثم بعد ذلك كذا؟!!

أولًا: (هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ).

وهذا كذبٌ متناقَل، وإذا أردتم أن تأخذوا مثالًا على التواتر في الكذب فخذوا التواتر في الكذب بأننا سرقنا هذا التسجيل من الشيخ الفوزان.

هذا الأمر الأول.

ثانيًا:

أنه -ولله الحمد والمنة- ما سجّلتُ أنا وإنما سجّل أخٌ مصريٌّ وضعَ مسجِّلًا -لا هاتفًا-مسجِّلًا خاصًا، وضعه في فم الشيخ!!

وكنتُ أؤكد جيدًا على الأخ قبل التسجيل، قلتُ له: انتبه -بارك الله فيك- الشيخ قد يتكلم كلامًا سريعًا، أنا أريد أن يكون التسجيل قريبًا من فم الشيخ، ولما انتهى الشيخ من التسجيل، قلتُ له: لعل هذا التسجيل ما خرج، سجّلتَ جيدًا؟ ضبطتَ التسجيل؟ الحمد لله.

وكان معنا أخٌ رابعٌ -مغربي أو جزائري ما أذكر الآن جنسيته- وكان قد سجّل للشيخ من فمه أيضًا فتوى في التصوير، فتوى تصوير المشايخ وكذا، وفرَّق له الشيخ -رحمه الله تعالى- في هذه المسألة، وقال: بالنسبة للبث المباشر لا إشكال في ذلك.

وبعد ما فرغنا نحن من كلامنا وفرغ الأخ من كلامه بالتسجيل الذي في وجه الشيخ، إذا بالأخ المغربي قال للأخ المصري -واسمه وليد ولا أدري ما اسم المغربي، الأخ المصري اسمه وليد- فقال للأخ وليد: أعطِنِ فتوى الشيخ. قال: طيب، وأنت أرسل إليّ فتوى الشيخ أيضًا في التصوير، هذا يرسِل له الفتوى، وهذا يرسِل له الفتوى، وهو من طلاب الشيخ المقيمين عنده.

ثالثًا:

أنا أبرأ.. أنا الذي يحدِّثكم عن الشيخ، هل رأى أحد منكم الفوزان حتى يقول: طريقة الشيخ المنع أو طريقة الشيخ الجواز؟!

أنا -ولله الحمد والمنة- مَن جلستُ بين يدي الشيخ ثنتي عشرة سنة، أنا لستُ لقيطًا على الشيخ، ولستُ مدّعيًا على الشيخ.. إنما -ولله الحمد والمنة- مَن تربيتُ في حلقته، وإلى الآن ما أذهب أبدًا إلى المملكة إلا وآتي حلقةَ الشيخ، لم يكن الشيخُ يحظر التسجيلَ يومًا ما.

رابعًا:

أن ما أفتى به الشيخ هو ما أفتى به قبل وما أفتى به بعد، فلو افترضنا أن هذا التسجيل مسروق -يعني الشيخ ما يأذن بهذا- فماذا تصنعون في فتوى الشيخ الفوزان في التاسع من محرَّم الماضي هذا؛ حينما سُئل عن نفس الكلام -مع عدم ذكر اسم الشيخ الألباني- وهل يُقال: وافقَ المرجئة يا شيخ، قال: هو مرجئ.

لكن الشيخ لا يرى الشيخَ الألباني هكذا؛ إذ الكلامُ في النوع غير الكلام في العين.

طيب إذن كلام الشيخ موجود.

خامسًا:

الذي يعنيكم ماذا؟! العلمُ الوارد في المسألة أم السرقة؟!!

إن كنتم منصفين فقفوا؛ فإن محل البحث معكم في ماذا؟! في العبارة التي قالها الشيخ، وتعليقنا على العبارة التي قالها الشيخ، وبيان الأمر من الشيخ.

فهل هذا الذي قاله الشيخ تعترضون عليه؟! يا مَن تدّعون أنكم من طلاب الشيخ من هنا وهناك، واتضح أن الذي يقول: أنا من طلاب الشيخ وبدأ يتهمنا بهذا، اتضح أن له وكيلًا هنا في مصر، هو الذي يتولّى كتبه، وهو الذي أوعز إليه بهذا الكلام وصار وراءه، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

فإذا كان هذا -للأسف الشديد- حال مَن يدَّعي التتلمذ على الشيخ، فيكف بغيره؟!

السؤال: الذي قاله الشيخ الفوزان يختلف عما قاله هشام؟!! إنْ كان لا يختلف وجبَ الرد على الفوزان -لا هشام- ؛ لأنني فرعٌ عنه، ولستُ فرعًا عن الفوزان فقط بل أنا فرعٌ عن العلماء كلهم.

وعليه يقتضي الإنصاف أن تُحقِّقَ في فتوى الفوزان، وبعد ذلك إذا أردتَ أن تردَّ، فرد على كل العلماء الذين ذكروا ذلك..

ثم بعد ذلك إنْ رأيتَ أنه من المناسب في تلك الكوكبة أن تردفني ذرةً أو حصاةً أو نواةً في آخر الكشف فترد عليَّ، فرد، وتقول: وهشام، بعدما تذكر كل هؤلاء.

وقد سمعتم هذا، لكن أنْ يُرَدَّ أيضًا يُقال: أصل الفوزان: خلاص معروف التسجيل مسروق!!

طيب..

والراجحي: هذه زلة من الراجحي!!

جيد جدًا!! ما شاء الله!! هكذا يُرَد الأمر، وهكذا تكون المناقشة العلمية!! وهي الفشل.

فأنا أقول لكم -يا أهل البحيرة-: معركتكم مع شباب الإسكندرية -منذ عدة سنوات- كانت معركة معهم في الإيمان، في أي باب؟!!

كانت في أي باب مسألة الإيمان عند برهامي؟! شرط الكمال، أليس كذلك؟!

شرط الكمال.. أين هي الآن يا أصحاب شرط الكمال؟!! يا مَن تردّون هذا، أين كلامكم؟!! أين نصرتكم للمنهج؟!! أو أن المنهج صار مجاملاتٍ الآن؟!!

نتكلم علميًا.. يا أخي، دع سرقتي!! والحمدُ لله ما يُمْكِنُ أبدًا قط -بفضل الله سبحانه وتعالى-، نحن نعرف -ولله الحمد- طريقنا، ونحن أرهف الناس حسًا بمراعاة مشايخنا -ولله الحمد والمنة-.

ولسنا في حاجة إلى أن نسرقَ وعلمهم موجودٌ متواتر، ولا أن نبتر وعلمهم موجودٌ متواتر -ولله الحمد والمنة-، بل نحن الذين نعرف قدر مشايخنا وعلمائنا.

وأما العبارةُ؛ فوافقتْ هذه العبارة -ليس إن الشيخ الألباني وافق المرجئة!!؛ يعني في مذهبهم وكذا -حاشاه- ونحن الذين قلنا هذا، وأن الشيخ -رحمه الله تعالى- إنما هو مبرَّأٌ من هذا كله، وهو الذي ردَّ على المرجئة-.

ولكن نقول: العبارة فقط.

فإن قال قائل: قل: خطأ يا شيخ، ولا تقل: وافقتِ العبارةُ العبارةَ.

نقول: وإذا قال لك قائلٌ: وما نوع الخطإ؟!

تقول له: نزلَ على الركبتين؟! أم نزلَ على اليدين؟!

تقول له: لأنها من عبارات المرجئة.

والعجيب إن الذين يردُّون عليك في هذا، هم الذين قرروا في خطبهم بأنهم قالوا: (وصنفٌ خامس وهم المرجئة في عصرنا الذين قالوا: بأن العملَ شرطُ كمالٍ).

(ظهرت فرقة خامسة -طبعًا هذا ينقله عن الشيخ الفوزان- تقول: بأن العمل شرط كمال).

فأين أنتم من تلك الفرقة الخامسة؟! أين أنتم من هذا؟!

وفرَّغه/

أبو عبدالرحمن حمدي آل زيد المصريّ

٥ ربيع آخر ١٤٣٥ هـ، الموافق ٥/ ٢/ ٢٠١٤ م